وقائع المؤتمر الدولي الرابع (التعليم العالي وقضايا المجتمع المعاصر)٦-٧/٥/٢٠٢٦
Kirkuk University Journal: Humanity Studies
مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية
ISSN P: 1992-1179
ISSN E: 3107-3360

Britain and the rise of the European Union: From isolation to Brexit (1957-2020)

Lect. Ahmed Hassan Abdullah (Ph.D.) - Ministry of Education – Kirkuk Directorate General of Education
E-mail : ahmed86az@gmail.com

Abstract:This research examines the trajectory of Britain's relationship with the European project from the founding of the European Economic Community in 1957 to the United Kingdom's formal withdrawal from the European Union in 2020, The study highlights Britain's shift from a position of voluntary isolation, relying on its ties with the Commonwealth and the United States, to its late accession in 1973 after repeated attempts blocked by France, It explores the nature of Britain's membership, which was characterized by hesitation and demands for special opt-outs, whether in relation to the EU budget, the rejection of the single currency, or the Schengen Agreement, The research emphasizes the significance of the Maastricht Treaty as a turning point that deepened internal political divisions over sovereignty and national identity, It also traces the rise of populism in the last two decades, fueled by migration flows and financial crises, culminating in the 2016 referendum that resulted in the decision to leave, Furthermore, the study addresses the arduous withdrawal negotiations under Article 50 of the Lisbon Treaty and their economic and political consequences for both Britain and the EU, The research concludes that Brexit was not merely a domestic British event, but rather a phenomenon that reveals the limits of European integration and the fragility of the balance between economic interests and national sovereignty in the age of globalization.

Keywords: Britain, European Union, European Economic Community, Brexit, National Sovereignty.

بريطانيا وبروز الاتحاد الأوروبي: من العزلة إلى البريكست (١٩٥٧-٢٠٢٠)

م.د.أحمد حسن عبدالله
وزارة التربية- المديرية العامة لتربية كركوك
Email : ahmed86az@gmail.com

الملخص

يتناول هذا البحث مسار العلاقات بين بريطانيا والمشروع الأوروبي منذ تأسيس السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٥٧م وصولًا إلى خروج بريطانيا الرسمي من الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٢٠، ويبرز البحث كيف انتقلت بريطانيا من موقع العزلة الاختيارية، اعتمادًا على روابطها مع الكومنولث والولايات المتحدة، إلى

موقع الانضـــمام المتأخر عام ١٩٧٣م, بعد محاولات عدة واجهت الرفض الفرنســـي، كما يناقش البحث طبيعة عضوية بريطانيا التي اتسمت بالتردد والسعي وراء استثناءات خاصة، سواء في قضية الموازنة الأوروبية أو في رفض الانضـمام إلى العملة الموحدة واتفاقية شـنغن، ويركز البحث على معاهدة ماسـتريخت وما مثلته من نقطة تحول أثارت انقسامات عميقة داخل المؤسسة السياسية البريطانية حول قضايا السيادة والهوية، كما يستعرض تصاعد الشعبوية في العقدين الأخيرين، مستفيدة من أزمة الهجرة والأزمات المالية، وصولًا إلى استفتاء ٢٠١٦م, الذي أفضى إلى قرار الخروج، ويناقش البحث كذلك مفاوضات الانسحاب الشاقة التي قادت إليها المادة ٥٠ من معاهدة لشبونة، وما ترتب عليها من تداعيات اقتصادية وسياسية على بريطانيا والاتحاد الأوروبي على حد سواء، ويخلص البحث إلى أن البريكســت لم يكن مجرد حدث بريطاني داخلي، بل ظاهرة تكشــف عن حدود مشــروع التكامل الأوروبي وعن هشاشة العلاقة بين المصالح الاقتصادية والسيادة الوطنية في عصر العولمة.

الكلمات المفتاحية: بريطانيا، الاتحاد الأوروبي، السوق الأوروبية المشتركة، البريكست، السيادة الوطنية.

المقدمة

شهدت العلاقات بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي مسارًا بالغ التعقيد امتد منذ منتصف القرن العشرين وحتى لحظة البريكست عام ٢٠٢٠م فعلى الرغم من أنّ بريطانيا كانت دائمًا إحدى القوى الأوروبية الكبرى التي ساهمت في صياغة ملامح النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أنها اختارت منذ البداية أن تنأى بنفسها عن المشروع الأوروبي الوليد الذي تجسد في معاهدة روما عام ١٩٥٧م، والتي أطلقت السوق الأوروبية المشتركة ذلك الموقف الأولي عبّر عن حالة من "العزلة الاختيارية" القائمة على الاعتقاد بأن بريطانيا تملك شبكة عالمية من الروابط الاقتصادية والسياسية عبر الكومنولث وعلاقتها الخاصة بالولايات المتحدة، تجعلها أقل حاجة إلى الانخراط في عملية اندماج قارية عميقة غير أنّ التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها أوروبا والعالم في الستينيات والسبعينيات دفعت بريطانيا في النهاية إلى طلب الانضمام، وبعد محاولتين فاشلتين بسبب الفيتو الفرنسي، تحقق الانضمام عام ١٩٧٣م، ليبدأ فصل جديد من علاقة مترددة، مليئة بالاستثناءات والمساومات، بين بريطانيا والمشروع الأوروبي.

تتمثل مشكلة البحث في أنّ علاقة بريطانيا بالمشروع الأوروبي اتسمت على مدى أكثر من ستة عقود بطابع متناقض, فهي من جهة أدركت المكاسب الاقتصادية الهائلة للانضمام إلى السوق الأوروبية الموحدة، ومن جهة أخرى ظلت تخشى من فقدان سيادتها السياسية وخصوصيتها القانونية والثقافية ذلك التناقض أدى إلى مسار طويل من التردد والشد والجذب، بلغ ذروته في قرار الانسحاب من الاتحاد الأوروبي ومن هنا يطرح البحث إشكالية أساسية :كيف انتقلت بريطانيا من

موقع العزلة عن أوروبا في ١٩٥٧م إلى موقع الانفصال الكامل في ٢٠٢٠، وما هي العوامل السياسية والاقتصادية التي حكمت هذا المسار؟

اعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الذي يقوم على دراســـة العلاقة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي في ضـوء المتغيرات التاريخية والسـياسـية والاقتصـادية التي شـهدتها الفترة الممتدة من ١٩٥٧ إلى ٢٠٢٠م.

المبحث الأول: بريطانيا والسوق الأوروبية المشتركة(١٩٥٧ – ١٩٩٠م)

إنَّ دراسة علاقة بريطانيا بالسوق الأوروبية المشتركة منذ نشأتها تكشف عن طبيعة موقف بريطاني اتسم بالتردد والبراغماتية، بل ويمكن القول إنه كان موقفًا يتأرجح بين القبول والرفض، أو بالأحرى بين الانخراط والعزلة فمنذ توقيع معاهدة روما عام ١٩٥٧م (زازة، ٢٠١٩)، والتي أنشأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية(EEC) ، تبنت بريطانيا سياسة تقوم على مراقبة التجربة الأوروبية دون الانضمام إليها، معتبرة أن ذلك الكيان الوليد قد لا ينجح في تحقيق أهدافه التكاملية لقد كان صناع القرار في لندن يؤمنون أن قوة بريطانيا الحقيقية تكمن في إمبراطوريتها وعلاقاتها العالمية، خصوصًا مع الولايات المتحدة والكومنولث، وليس في الاندماج القاري, ذلك الموقف الأولي عكس إدراكًا عميقًا لهوية بريطانيا كقوة بحرية وإمبراطورية لها امتداد عالمي، أكثر من كونها دولة قارية أوروبية مثل فرنسا أو ألمانيا ومع ذلك فإن المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي عرفها العالم في ستينيات القرن العشرين سرعان ما دفعت بريطانيا إلى مراجعة حساباتها، والتقدم بطلبات الانضمام إلى الجماعة الأوروبية، وهي الطلبات التي ووجهت بالرفض الفرنسي في عهد شارل ديغول تلك الخلفية التاريخية تؤكد أن مسار بريطانيا في أوروبا منذ ١٩٥٧ وحتى التسعينيات كان مليئًا بالشد والجذب، وكان يشكل مقدمات أساسية لفهم التحولات اللاحقة وصولًا إلى البريكست. (عبدالقادر، ٢٠٢٠، صفحة ٧)

لقد عاشت بريطانيا في تلك المرحلة ما يشبه "الحيرة الاستراتيجية" بين خيارين متناقضين: الأول هو الحفاظ على استقلال قرارها السياسي والاقتصادي عبر الاعتماد على شبكاتها العالمية، والثاني هو إدراكها بأن السوق الأوروبية المشتركة بدأت تتحول إلى مركز اقتصادي قوي قد يهدد مكانتها إذا بقيت خارجه, ذلك التردد كان له جذور فكرية عميقة في الوعي البريطاني الذي يرى أن الأمة البريطانية تمتلك هوية خاصة بها، مختلفة عن القارة الأوروبية، وأنها ليست دولة قارية بل "قوة جزرية" لها خصوصيتها التاريخية والسياسية وقد انعكس ذلك الوعي في العديد من

الخطابات السياسية التي برزت لاحقًا، خاصة في خطاب مارغريت تاتشر في بروغ عام ١٩٨٨، حين أكدت أن أوروبا هي تعاون بين دول ذات سيادة، لا مشروعًا فوق قومي يسلبها هويتها وقرارها. (Thatcher, 1988).

المطلب الأول: موقف بريطانيا من معاهدة روما وأسباب العزلة الأولية

إن توقيع معاهدة روما في ٢٥ آذار ١٩٥٧ من قبل ست دول أوروبية (فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، ولوكسمبورغ) كان لحظة تأسيسية فارقة في مسار التكامل الأوروبي، أذ وضعت تلك المعاهدة الأساس لإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (EURATOM) غير أن بريطانيا، رغم مكانتها كقوة كبرى في ذلك الوقت، اختارت أن تبقى خارج ذلك التكتل الجديد, ذلك القرار كان تعبيرًا عن رؤية سياسية واقتصادية بريطانية ترى أن التكامل الأوروبي ليس هو الخيار الأمثل لمستقبل البلاد لقد فضلت لندن، بدلًا من الانضمام إلى السوق الأوروبية، أن تدعم إنشاء منطقة تجارة حرة أوروبية بديلة تجمع بين أعضاء السوق الأوروبية والدول الأوروبية الأخرى غير المشاركة في معاهدة روما. (Wall, 2008)

الأسباب التي دفعت بريطانيا إلى ذلك الموقف متعددة، يأتي في مقدمتها العامل الاقتصادي ففي خمسينيات القرن العشرين كانت بريطانيا لا تزال تنظر إلى الكومنولث والإمبراطورية السابقة باعتبارهما مصدرًا رئيسيًا لقوتها التجارية والاقتصادية لقد كانت صادرات بريطانيا وأسواقها الاستراتيجية موجهة أساسًا نحو دول الكومنولث مثل كندا وأستراليا والهند، وهو ما جعلها ترى أن الانخراط في مشروع أوروبي قاري قد يضعف علاقاتها التجارية مع تلك الدول كما أن لندن كانت تفضل نظام التجارة الحرة المفتوحة على النظام الحمائي النسبي الذي كانت تفرضه الجماعة الاقتصادية الأوروبية من خلال التعرفة الجمركية المشتركة من هنا فضلت بريطانيا في البداية إنشاء رابطة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) عام ١٩٦٠ مع دول مثل النرويج والسويد والنمسا وسويسرا، كبديل عن الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة. (Abdou, 2020)

إلى جانب العامل الاقتصادي، كان هناك عامل سياسي واستراتيجي بالغ الأهمية فقد كانت بريطانيا ترى أن المشاركة في مشروع أوروبي تكاملي قد يحد من استقلالها السياسي، خاصة في القضايا المرتبطة بالسيادة الوطنية مثل السياسة الخارجية والدفاع, فالبريطانيون اعتادوا أن يلعبوا دور "الموازن" في القارة الأوروبية، وهو الدور الذي مارسته لندن لقرون عبر سياسة "توازن القوى"

بين فرنسا وألمانيا وغيرها من القوى أما الانخراط في مشروع تكاملي فوق قومي فقد كان يعني بالنسبة لصناع القرار البريطانيين التخلي عن هذا الدور التاريخي لذلك السبب بقيت بريطانيا تراقب المشروع الأوروبي من الخارج، متمسكة بتحالفها الخاص مع الولايات المتحدة، التي كانت بدورها ترى في لندن شريكًا استراتيجيًا مهمًا في الحرب الباردة. (Young, 1998, p. 87)

وثمة سبب آخر ذو طبيعة اجتماعية وثقافية، يتمثل في الهوية البريطانية ذاتها فالشعور السائد في المجتمع البريطاني خلال تلك الحقبة كان يقوم على فكرة أن بريطانيا ليست "أوروبية بالكامل" بل هي أمة ذات طابع خاص يجمع بين الجغرافيا الجزرية والتراث الإمبراطوري والعلاقة المميزة مع الولايات المتحدة هذا البعد الهوياتي ساهم في تكوين موقف شعبي وسياسي متحفظ تجاه الاندماج في القارة الأوروبية ويمكن القول إن تلك الرؤية استمرت لاحقًا وأثرت بقوة في تصاعد النزعات الشعبوية التي قادت إلى البريكست بعد عقود. (Menon, 2017, p. 23)

ولم يقتصر الموقف البريطاني على مجرد العزوف عن الانضمام، بل اتخذ أبعادًا عملية حين بادرت لندن إلى اقتراح إنشاء منطقة تجارة حرة أوسع بين دول السوق الأوروبية والدول الأوروبية الأخرى عام ١٩٥٦–١٩٥٨ غير أن ذلك المقترح فشل أمام معارضة فرنسا التي كانت ترى أن نجاح الجماعة الاقتصادية الأوروبية يتطلب وجود إطار تكاملي حصري، لا مجرد منطقة تجارة حرة فضفاضة هذا الفشل شكّل أول خسارة استراتيجية لبريطانيا في الساحة الأوروبية، وأكد لها أن البقاء خارج السوق الأوروبية قد يعني فقدانها للنفوذ في القارة. (Ludlow, 1997, p. 44)

وهكذا، فإن أسباب عزلة بريطانيا عن معاهدة روما لم تكن ناتجة فقط عن مصالح اقتصادية آنية، بل عن رؤية استراتيجية أعمق لهويتها ودورها في العالم غير أن هذه الرؤية بدأت تتعرض لاختبار قاسٍ في ستينيات القرن العشرين مع بروز السوق الأوروبية المشتركة كقوة اقتصادية صاعدة، الأمر الذي دفع لندن إلى إعادة النظر في موقفها وبذلك مهدت معاهدة روما ١٩٥٧ لعقود من الجدل البريطاني الداخلي حول أوروبا، وهو الجدل الذي لم يحسم فعليًا إلا بالخروج النهائي عام ٢٠٢٠. (عبدالقادر، ٢٠٢٠، صفحة ١٥)

المطلب الثاني: محاولات الانضمام والعقبات الفرنسية ثم العضوية عام ١٩٧٣

بعد أن ظلت بريطانيا خارج مشروع السوق الأوروبية المشتركة عقب توقيع معاهدة روما عام ١٩٥٧، سرعان ما بدأت تدرك أن قرارها بالعزلة قد يحمل في طياته خسائر اقتصادية

واستراتيجية لا يمكن تجاهلها فقد اتضح مع مرور الوقت أن السوق الأوروبية الجديدة تحقق معدلات نمو اقتصادي أعلى من مثيلاتها في بريطانيا، وأن حجم التجارة البينية بين الدول المؤسسة يزداد بسرعة مذهلة، في حين بدأت الصادرات البريطانية إلى هذه الدول تواجه حواجز جمركية وإجراءات تعيق تدفقها وهكذا بدأ التحول التدريجي في موقف لندن، حيث تقدمت لأول مرة بطلب رسمي للانضمام إلى السوق الأوروبية في عام ١٩٦١ في عهد حكومة المحافظين بقيادة هارولد ماكميلان غير أن هذا الطلب اصطدم مباشرة بالرفض الفرنسي، إذ استخدم الرئيس شارل ديغول حق النقض في كانون الثاني ١٩٦٣ ليحول دون انضمام بريطانيا، معللًا ذلك بما أسماه "الاختلاف الجوهري" بين الرؤية البريطانية للتكامل الأوروبي والرؤية القارية التي تتبناها باريس وبون. (Wall, 2008, p. 29)

وقد كان فيتو ديغول الأول تجسيدًا لصراع أعمق حول طبيعة المشروع الأوروبي ذاته ففي حين رأت فرنسا وألمانيا الغربية أن الاتحاد الأوروبي الوليد يجب أن يقوم على اندماج سياسي واقتصادي متدرج يقود إلى كيان فوق قومي، كانت بريطانيا تنظر إليه باعتباره مجرد سوق تجارية يمكن الاستفادة منها دون الانخراط في الأبعاد السياسية والمؤسساتية كما أن باريس كانت تخشى أن يشكل دخول بريطانيا بوابة لنفوذ أمريكي أكبر داخل أوروبا (سليمان س.، ٢٠١٩، الصفحات ٢٠٢-٢٠٧)، إذ كانت لندن ترتبط بعلاقات وثيقة مع واشنطن في إطار الحرب الباردة وحلف شمال الأطلسي لذلك فإن رفض ديغول لم يكن مجرد اعتراض اقتصادي بل كان يحمل دلالات استراتيجية تتعلق برغبة فرنسا في الحفاظ على استقلال القرار الأوروبي بعيدًا عن "الأطلسية" البريطانية. (Young, 1998, p. 19)

لم تيأس بريطانيا من الرفض الأول، فعادت وتقدمت بطلب جديد عام ١٩٦٧، لكن ديغول كرر استخدام الفيتو للمرة الثانية في تشرين الثاني من نفس العام، مبررًا قراره هذه المرة بأن الاقتصاد البريطاني لا يزال غير مؤهل للاندماج في السوق الأوروبية، وأن علاقاته الخاصة بالكومنولث ومع الولايات المتحدة تجعله غير منسجم مع النموذج القاري كان ذلك الرفض بمثابة صدمة سياسية للندن، وأظهر أن دخولها النادي الأوروبي لن يكون بالأمر السهل لقد أدركت النخبة البريطانية أن فرنسا تستخدم عضويتها ومكانتها في السوق كأداة لحماية رؤيتها لمستقبل أوروبا. (Ludlow, 1997, p. 112)

لكن المشهد تغير جذريًا بعد رحيل ديغول عن السلطة عام ١٩٦٩، وصعود جورج بومبيدو إلى رئاسة فرنسا فقد أبدى بومبيدو مرونة أكبر تجاه الطلب البريطاني، خاصة بعد أن بدأ الاقتصاد الفرنسي نفسه في إدراك مزايا توسيع السوق الأوروبية عبر انضمام قوى اقتصادية مثل بريطانيا وفي قمة لاهاي عام ١٩٦٩ تم التمهيد فعليًا لقبول الطلب البريطاني الجديد ومع بداية السبعينيات، قاد رئيس الوزراء المحافظ إدوارد هيث جولة مفاوضات مكثفة مع الشركاء الأوروبيين انتهت بالموافقة على انضمام بريطانيا رسميًا إلى السوق الأوروبية المشتركة اعتبارًا من الأول من كانون الثاني ١٩٧٣، إلى جانب كل من الدنمارك وإيرلندا وهكذا دخلت بريطانيا أخيرًا المشروع الأوروبي بعد أكثر من عقد ونصف من التردد والرفض. (عبدالقادر، ٢٠٢٠، صفحة ١٤)

كان الانضمام البريطاني في عام ١٩٧٣ حدثًا مفصليًا، إذ اعتبر خطوة تعكس إدراك لندن أن مصالحها الاقتصادية لم تعد قادرة على الاستمرار بمعزل عن السوق الأوروبية، وأن الكومنولث لم يعد يوفر لها نفس المزايا التجارية التي كانت تتمتع بها في الخمسينيات ومع ذلك، فإن انضمام بريطانيا لم ينهِ حالة التردد والشكوك، بل على العكس من ذلك كان بداية لمرحلة جديدة من المساومات والتوترات التي ستستمر لعقود. (Menon, 2017, p. 45)

المطلب الثالث: التردد البريطاني في السوق الأوروبية والجدل حول الميزانية والسيادة

منذ لحظة انضمامها إلى السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٧٣، لم تتبنَّ بريطانيا موقفًا اندماجيًا كاملاً مثل بقية الدول الأعضاء، بل تعاملت مع العضوية بوصفها أداة لتعظيم المكاسب الاقتصادية مع تقليص الخسائر السياسية ذلك الموقف انعكس بوضوح في السبعينيات من خلال الجدل الداخلي الذي بلغ ذروته في استفتاء ١٩٧٥ حول استمرار عضوية بريطانيا في السوق, فقد قررت حكومة حزب العمال برئاسة هارولد ويلسون عرض استمرار العضوية على استفتاء شعبي (Bouziane, 2020, pp. 57-72) ، في ظل انقسام داخلي حاد داخل الحزب نفسه حول جدوى البقاء في أوروبا وجاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للبقاء بنسبة ٦٧٪، لكنها لم تنه حالة الشكوك البريطانية، بل جسدت فكرة أن عضوية بريطانيا في المشروع الأوروبي تحتاج دومًا إلى شرعية داخلية إضافية. (Abdou, 2020, p. 18)

وفي الثمانينيات، برزت قضية الموازنة الأوروبية كأحد أبرز مظاهر التردد البريطاني فقد كانت مساهمة بريطانيا المالية في ميزانية الجماعة الأوروبية تفوق بكثير ما تحصل عليه من عوائد الدعم الزراعي والسياسات الهيكلية، وهو ما اعتبرته حكومة مارغريت تاتشر ظلمًا هيكليًا لبريطانيا

ومن هنا انطلقت معركتها الشهيرة من أجل ما عُرف بالـ"خصم البريطاني" أو (UK Rebate) الذي حصلت عليه في قمة فونتينبلو عام ١٩٨٤ بعد مفاوضات صعبة، أذ نجحت تاتشر في إقناع شركائها بأن العبء المالي الملقى على عاتق بريطانيا غير عادل ويجب تعديله وقد جسدت تلك القضية استمرار الشكوك البريطانية تجاه الاتحاد وحرصها على التعامل معه بمنطق المصلحة البحتة. (Wall, 2008, p. 63)

لكن تاتشر لم تقتصر على قضية الموازنة، بل عبرت أيضًا عن موقف مبدئي ناقد لمحاولات تحويل السوق الأوروبية إلى مشروع فوق قومي وقد كان خطابها الشهير في بروغ عام ١٩٨٨ لحظة مفصلية في بلورة هذا الموقف ففي ذلك الخطاب، أكدت تاتشر أن بريطانيا ترى أوروبا كمنطقة للتعاون بين دول ذات سيادة، لا ككيان سياسي واحد يفرض سلطاته على الحكومات الوطنية ورفضت صراحة أي محاولات لإنشاء "أوروبا فيدرالية" أو فرض عملة موحدة، معتبرة أن هذه الطموحات تهدد جوهر الديمقراطية الوطنية لقد كان خطاب بروغ بمثابة البيان الأوضح للهوية البريطانية المتميزة داخل الاتحاد، وهو ما غذى لاحقًا النزعات الأوروبية المشككة (Euroscepticism)التي ستقود إلى البريكست. (Thatcher, 1988)

ولم تكن قضية الموازنة والسيادة وحدها هي التي أثارت الجدل، بل امتد الأمر إلى قضايا أخرى مثل السياسة الاجتماعية والسياسات الاقتصادية ففي حين كانت الجماعة الأوروبية تسعى إلى تعميق السوق الداخلية وإقرار تشريعات موحدة، ظلت بريطانيا تطالب باستثناءات أو تسعى إلى عرقلة بعض المبادرات التي اعتبرتها مهددة لاستقلالها الاقتصادي هذا السلوك جعلها توصف أحيانًا بـ"الشريك الصعب" داخل الاتحاد، وهو وصف يعكس طبيعة علاقتها المزدوجة: الاستفادة من المزايا الاقتصادية دون الالتزام الكامل بالالتزامات السياسية. (Menon, 2017, p. 61)

لقد جسدت تلك المرحلة، الممتدة من الانضمام عام ١٩٧٣ وحتى نهاية الثمانينيات، ملامح الهوية البريطانية داخل المشروع الأوروبي: هوية قائمة على المساومة، والسعي إلى تحقيق الحد الأقصى من المكاسب الاقتصادية مع تجنب ما تراه انتقاصًا من السيادة الوطنية وهو ما يفسر كيف أن بريطانيا، حتى وهي جزء من السوق الأوروبية، ظلت دائمًا على مسافة من "أوروبا السياسية" التي حلمت بها فرنسا وألمانيا. (عبدالقادر، ٢٠٢٠، صفحة ١٩)

المبحث الثاني: من معاهدة ماستريخت إلى البريكست(2020–1990)

شكّل عقد التسعينيات منعطفًا جوهريًا في تاريخ الاتحاد الأوروبي، إذ شهد هذا العقد ميلاد المعاهدة التي غيرت طبيعة السوق الأوروبية المشتركة وحولتها إلى كيان سياسي واقتصادي جديد تحت مسمى "الاتحاد الأوروبي" ففي عام ١٩٩٢ تم التوقيع على معاهدة ماستريخت التي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٣، وفتحت الباب أمام مسارات عميقة من التكامل النقدي والسياسي كان من أبرز بنودها تأسيس الاتحاد الاقتصادي والنقدي وإقرار خطوات متدرجة لإنشاء عملة موحدة هي اليورو (حمود، ٢٠٢١، الصفحات ٣٤-٣٥)، إلى جانب توسيع نطاق التعاون ليشمل السياسة الخارجية والأمنية والشؤون الداخلية غير أنّ هذه الطموحات التكاملية أثارت منذ البداية حساسية بالغة في بريطانيا التي دخلت الاتحاد الأوروبي عام ١٩٧٣ وهي تحمل تحفظات على فكرة التنازل عن السيادة لصالح مؤسسات فوق قومية وهكذا وجدت لندن نفسها في قلب جدل متجدد حول حدود مشاركتها في المشروع الأوروبي وقد ورثت معاهدة ماستريخت إرثًا من الشكوك البريطانية التي كانت قد عبّر عنها بوضوح خطاب مارغريت تاتشر في بروغ عام ١٩٨٨ (قدوري، ٢٠١٧، صفحة ٤٥٦)، حين رفضت أي تصور لتحويل الجماعة الأوروبية إلى دولة فيدرالية، مؤكدة أن بريطانيا لا تنتمي إلى ذلك المسار وإنما تسعى إلى تعاون يحافظ على استقلال الدول الأعضاء. (Thatcher, 1988)

لقد كان دخول بريطانيا مرحلة ما بعد ماستريخت بداية جديدة لصراع داخلي لم ينتهِ إلا بالخروج النهائي عام ٢٠٢٠ فالمعاهدة مثّلت نقلة نوعية من مجرد سوق اقتصادية إلى اتحاد ذي أبعاد سياسية ونقدية، وهو ما أثار الانقسامات داخل المؤسسة السياسية البريطانية فقد انقسم حزب المحافظين، الحاكم آنذاك بقيادة جون ميجور، بين جناح مؤيد للمشاركة الفاعلة في الاتحاد النقدي وجناح آخر رافض بحجة الدفاع عن السيادة كما أن الرأي العام البريطاني بدأ منذ ذلك الحين يتأثر بخطاب أوروبي مشكك يرى أن معاهدة ماستريخت ليست سوى خطوة نحو "دولة أوروبية عظمى" تهدد هوية الأمة البريطانية تلك الانقسامات ستتعمق لاحقًا لتتحول إلى قضية محورية قادت إلى البريكست. (Abdou, 2020)

المطلب الأول: الموقف من الاتحاد النقدي والخيارات الخاصة البريطانية

من بين أبرز التحديات التي طرحتها معاهدة ماستريخت على بريطانيا كان موضوع الاتحاد الاقتصادي والنقدي الذي هدف إلى تأسيس عملة موحدة هي "اليورو" فقد نصت المعاهدة على

جدول زمني واضح لتأسيس البنك المركزي الأوروبي، وتوحيد السياسات النقدية، ثم الانتقال إلى اعتماد اليورو كعملة موحدة ابتداءً من عام ١٩٩٩ هذه الخطوات بدت بالنسبة لكثير من صناع القرار في أوروبا تطورًا طبيعيًا لتعميق التكامل الاقتصادي، لكنها أثارت في بريطانيا نقاشًا حادًا حول مدى استعداد البلاد للتخلي عن الجنيه الإسترليني الذي لم يكن مجرد عملة نقدية (مسيخ، ٢٠١٩، الصفحات ١٠٧٠–١٠٩٨)، بل رمزًا تاريخيًا للسيادة الوطنية والاستقلال الاقتصادي ولهذا السبب سعت لندن إلى الحصول على "خيار خاص (Opt–out) "من الاتحاد النقدي، وهو ما تحقق لها رسميًا في بروتوكولات ماستريخت، أذ نص الاتفاق على حق بريطانيا في البقاء خارج منطقة اليورو ما لم تقرر طوعًا الانضمام لاحقًا هذا الاستثناء أصبح أحد أبرز سمات العلاقة البريطانية الأوروبية، وجعل بريطانيا الدولة الوحيدة تقريبًا التي انضمت إلى الاتحاد دون الالتزام بالمشروع النقدي المركزي. (Wall, 2008, p. 112)

إنّ رفض بريطانيا الانخراط في العملة الموحدة لم يكن مجرد قرار اقتصادي قائم على حسابات التضخم أو معدلات الفائدة، بل كان قرارًا سياسيًا واستراتيجيًا يعكس جوهر الهوية البريطانية فقد رأت لندن أن ربط سياساتها النقدية بقرارات البنك المركزي الأوروبي في فرانكفورت يعني التخلي عن أحد أهم أدوات السيادة الاقتصادية (Bouziane, 2020, pp. 453–474)، وهو التحكم في سعر الفائدة وسعر الصرف وكان صناع القرار البريطانيون يذكّرون دومًا بـ"الأربعاء الأسود" في أيلول ١٩٩٢ حين اضطرت حكومة جون ميجور إلى سحب الجنيه من آلية سعر الصرف الأوروبية (ERM) بعد تعرضه لمضاربات ضخمة، وهو الحدث الذي ترك أثرًا عميقًا في الوعي البريطاني وجعل أي محاولة للانضمام إلى آلية نقدية أوروبية جديدة تبدو مغامرة محفوفة بالمخاطر. (Menon, 2017, p. 78)

لقد كان موقف بريطانيا من اليورو إذن امتدادًا لموقفها التقليدي من المشروع الأوروبي ككل، فهي تريد الاستفادة من السوق الموحدة والتجارة الحرة، لكنها ترفض المشاركة في خطوات التكامل السياسي والنقدي التي قد تنتقص من استقلالها وقد تعزز هذا الموقف في ظل حكومات حزب العمال الجديدة بقيادة توني بلير وغوردون براون، أذ طرح الأخير معايير مشددة للانضمام إلى منطقة اليورو عُرفت بـ"الاختبارات الخمسة(Five Tests) " (ديفيد، ٢٠١٦، صفحة ٥٨)، وهي معايير اقتصادية دقيقة تجعل الانضمام شبه مستحيل من الناحية العملية وهكذا بقيت بريطانيا

خارج منطقة اليورو رغم بقائها في الاتحاد الأوروبي، وهو ما جعلها شريكًا "استثنائيًا" دومًا في المعادلة الأوروبية (Young, 1998, p. 210)

هذا الخيار البريطاني بعدم الانضمام إلى اليورو كان له انعكاسات سياسية داخلية عميقة فقد أصبح الانقسام حول العملة الموحدة رمزًا للصراع الأوسع بين التيارات المؤيدة للاندماج الأوروبي وتلك المعارضة له ووجدت الأحزاب السياسية نفسها مضطرة إلى اتخاذ مواقف واضحة من هذه القضية، وهو ما أدى إلى صعود تيار "الأوروبيين المشككين" داخل حزب المحافظين بشكل خاص كما أن وسائل الإعلام البريطانية، المعروفة بنقدها اللاذع للمؤسسات الأوروبية، استغلت موضوع اليورو لتعزيز خطاب السيادة الوطنية ومع مرور الوقت أصبح رفض الانضمام إلى العملة الموحدة خطوة أولى في مسار الانفصال الذي تحقق في نهاية المطاف مع البريكست. (Abdou, 2020, p. 32)

وإذا كانت بريطانيا قد رفضت اليورو بوضوح (ضياءالدين، ٢٠١٩، الصفحات ٢٠٨-٢١٣)، فإنها لم تتردد في الوقت نفسه في دعم مشروع السوق الموحدة الذي تعزز بفضل "قانون السوق الموحدة" لعام ١٩٨٦، ثم توسع في التسعينيات ليشمل حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص وهكذا ظلت لندن تسعى إلى تحقيق معادلة دقيقة: الانخراط في التكامل الاقتصادي أذ توجد مكاسب مباشرة، والابتعاد عن التكامل النقدي والسياسي, أذ ترى تهديدًا للسيادة تلك المعادلة جسدت الطابع البراغماتي لعلاقة بريطانيا بأوروبا، وهو الطابع الذي ظل حاضرًا حتى لحظة الخروج في ٢٠٢٠. (Wall, 2008, p. 118)

المطلب الثاني: تصاعد الشعبوية والانقسامات الداخلية وصولًا إلى استفتاء ٢٠١٦

إنّ عقد التسعينيات وما تلاه من العقد الأول للألفية الثالثة شكّل بيئة خصبة لنمو النزعات الشعبوية داخل بريطانيا، وهي نزعات ارتبطت دومًا بموضوع العلاقة مع الاتحاد الأوروبي فقد كانت النخب السياسية البريطانية منقسمة بشكل عميق حول جدوى الاستمرار في الاتحاد، بين تيار يرى فيه ضرورة اقتصادية لا غنى عنها في ظل العولمة، وبين تيار آخر يعتبره قيدًا على السيادة الوطنية ذلك الانقسام لم يكن مجرد خلاف تقني حول السياسات، بل امتد إلى عمق الهوية السياسية والثقافية للمجتمع البريطاني، ووجد صدى واسعًا في الإعلام الشعبي الذي غذّى مشاعر الشك وعدم الثقة في بروكسل ومن هنا بدأ خطاب "الأوروبيين المشككين (Eurosceptics) "يتشكل كتيار مؤثر في السياسة البريطانية، تجسّد في ظهور حزب استقلال المملكة المتحدة (UKIP) في

التسعينيات بقيادة شخصيات مثل نايجل فاراج، الذي جعل من شعار "استعادة السيطرة" محورًا رئيسيًا في خطابه السياسي. (Menon, 2017)

لقد أسهمت عدة عوامل في تغذية هذا الخطاب الشعبوي أول هذه العوامل كان التوسع الأوروبي في ٢٠٠٤ و٢٠٠٧ بضم دول شرق ووسط أوروبا، وهو ما أدى إلى موجة كبيرة من الهجرة الداخلية باتجاه بريطانيا صحيح أنّ الاتحاد الأوروبي قام على مبدأ حرية تنقل الأشخاص، لكنّ تدفق مئات الآلاف من العمال البولنديين والرومانيين وغيرهم إلى بريطانيا أثار مخاوف في أوساط الرأي العام البريطاني بشأن الضغط على الخدمات العامة وفرص العمل وقد وجدت الصحف الشعبية مثل "ديلي ميل" و"ذا صن" في تلك القضية مادة دسمة لتأجيج المخاوف من "غزو المهاجرين" الذي يُنسب إلى قوانين الاتحاد الأوروبي ذلك الخطاب عزز الانطباع بأن بروكسل تفرض على بريطانيا سياسات لا تتماشى مع إرادتها الوطنية، وأن البلاد فقدت السيطرة على حدودها. (مايكل، ٢٠١٩)

أما العامل الثاني فكان الأزمات الاقتصادية والمالية فقد كشفت الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ عن هشاشة بعض آليات الاتحاد الأوروبي، خاصة مع أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو التي عصفت باليونان وإيطاليا وإسبانيا وعلى الرغم من أن بريطانيا لم تكن عضوًا في منطقة اليورو، إلا أنّ الأزمة زادت من شكوك الرأي العام بشأن جدوى البقاء في اتحاد تعصف به التحديات الاقتصادية وقد ربط الشعبويون بين هذه الأزمات وبين سوء إدارة بروكسل وغياب الشفافية الديمقراطية في مؤسسات الاتحاد وهكذا تحول الاتحاد الأوروبي في المخيال الشعبي البريطاني إلى رمز للتنظيمات البيروقراطية الفاشلة، وهو ما استثمره حزب المحافظين نفسه حين بدأ بعض قادته يغازلون الخطاب المشكك في الاتحاد لكسب تأييد القواعد الشعبية. (Wall, 2008, p. 147)

وقد كان العامل الثالث سياسيًا بالأساس، يتمثل في التوتر داخل حزب المحافظين فمنذ عهد جون ميجور في التسعينيات، ظل الحزب منقسمًا بشدة بين جناح مؤيد لأوروبا وجناح آخر رافض لها ومع مرور الوقت أصبح الجناح الرافض أكثر نفوذًا، خاصة مع صعود شخصيات مثل بوريس جونسون ومايكل غوف، الذين تبنوا خطابًا واضحًا يدعو إلى إعادة النظر في علاقة بريطانيا بالاتحاد هذا الانقسام دفع ديفيد كاميرون، رئيس الوزراء المحافظ آنذاك، إلى محاولة احتواء الأزمة عبر الوعد بتنظيم استفتاء حول البقاء في الاتحاد إذا فاز حزبه في انتخابات ٢٠١٥ وقد كان ذلك الوعد تكتيكًا سياسيًا هدفه تهدئة الجناح اليميني في الحزب وقطع الطريق أمام صعود حزب

الاستقلال(UKIP) ، لكنه تحول لاحقًا إلى لحظة فارقة غيرت مستقبل بريطانيا السياسي برمته. (Menon, 2017, p. 112)

مع اقتراب موعد الاستفتاء في ٢٣ حزيران ٢٠١٦، انقسمت بريطانيا إلى معسكرين متنافرين: معسكر "البقاء" الذي قاد حملته ديفيد كاميرون مدعومًا من حزب العمال وزعماء الأعمال، ومعسكر "الخروج" الذي التف حوله المحافظون المؤيدون للانفصال وحزب الاستقلال وقد ركزت حملة البقاء على التحذير من المخاطر الاقتصادية للخروج، مشيرة إلى أن مغادرة السوق الموحدة ستضر بالاستثمار والتجارة وتفقد بريطانيا ملايين الوظائف أما حملة الخروج فقد اعتمدت خطابًا سياديًا وشعبويًا جذابًا ركز على شعار "استعادة السيطرة" من بروكسل، خاصة على السياسات المتعلقة بالهجرة والحدود وكانت الحافلة الحمراء الشهيرة التي حملت شعار "نرسل إلى الاتحاد الأوروبي ٣٥٠ مليون جنيه أسبوعيًا، دعونا نمول بها NHS بدلًا من ذلك" إحدى أبرز الأدوات الرمزية التي وظفتها الحملة. (Young, 1998, p. 224)

وجاءت نتيجة الاستفتاء صادمة لكثير من المراقبين، إذ صوتت الأغلبية بنسبة ٥١٩٪ لصالح الخروج مقابل ٤٨١٪ للبقاء وقد كشف تفصيل النتائج عن انقسام جغرافي واجتماعي عميق: فبينما صوتت لندن واسكتلندا وإيرلندا الشمالية لصالح البقاء، صوتت غالبية إنجلترا وويلز للخروج كما انقسم الناخبون بحسب العمر والمستوى التعليمي، أذ صوت الشباب وحملة الشهادات العليا للبقاء، في حين صوت كبار السن وذوو التعليم الأقل للخروج, تلك النتيجة لم تكن مجرد قرار سياسي بل كانت تعبيرًا عن شرخ عميق في المجتمع البريطاني حول الهوية والانتماء ومستقبل البلاد. (Abdou, 2020, p. 156)

المطلب الثالث: مفاوضات الانسحاب والتداعيات الاقتصادية والسياسية للبريكست

بعد إعلان نتيجة الاستفتاء في حزيران ٢٠١٦، دخلت بريطانيا مرحلة جديدة عنوانها المفاوضات المعقدة مع الاتحاد الأوروبي لتفعيل الخروج وقد بدأت هذه المرحلة باستقالة ديفيد كاميرون في ٢٤ حزيران ٢٠١٦، أذ اعتبر أن مسؤوليته السياسية تحتم عليه ترك المنصب بعد فشل حملته الداعية للبقاء وجاءت تيريزا ماي إلى رئاسة الحكومة في تموز ٢٠١٦، لتجد نفسها أمام مهمة شاقة تتمثل في التوفيق بين نتيجة الاستفتاء ومصالح بريطانيا الاقتصادية والسياسية وقد تبنت ماي منذ البداية شعار "البريكست يعني البريكست"، مؤكدة أنها ستقود البلاد نحو خروج

حقيقي، لكن سرعان ما واجهت صعوبات هائلة في التوصل إلى اتفاق مع بروكسل. (عبدالقادر، ٢٠٢٠، صفحة ٥٣).

لقد نصت المادة ٥٠ من معاهدة لشبونة لعام ٢٠٠٧ على آلية الخروج من الاتحاد الأوروبي، محددة فترة مفاوضات مدتها سنتان تبدأ بمجرد أن تقدم الدولة العضو إخطارًا رسميًا وقد فعّلت بريطانيا المادة ٥٠ في آذار ٢٠١٧، لتدخل في مفاوضات مضنية مع المفوضية الأوروبية كان الخلاف الأساسي يدور حول ثلاثة ملفات رئيسية: أولها حقوق المواطنين الأوروبيين المقيمين في بريطانيا، وثانيها الالتزامات المالية لبريطانيا تجاه الاتحاد والمعروفة باسم "فاتورة الطلاق"، وثالثها الحدود بين أيرلندا الشمالية وجمهورية أيرلندا وقد أثار الملف الأخير أزمة خاصة لأنه يتعلق باتفاق الجمعة العظيمة للسلام في أيرلندا الشمالية، حيث يخشى الجميع أن يؤدي فرض حدود مادية إلى تقويض السلام. (Touat, 2021, p. 111)

لم تنجح حكومة ماي في تمرير اتفاق الخروج الذي تفاوضت عليه مع بروكسل في البرلمان البريطاني، إذ رُفض الاتفاق ثلاث مرات في مجلس العموم، ما أدى في النهاية إلى استقالتها في آب ٢٠١٩ وخلفها بوريس جونسون الذي تبنى نهجًا أكثر تشددًا، مؤكدًا أنه سيقود بريطانيا للخروج سواء باتفاق أو بدونه وبعد مفاوضات شاقة مع الاتحاد الأوروبي، تمكن جونسون من إعادة التفاوض على الاتفاق وخاصة ما يتعلق بالحدود الأيرلندية، ونجح في تمريره بعد الانتخابات العامة في كانون الاول ٢٠١٩ التي منحت حزبه أغلبية مريحة وبذلك خرجت بريطانيا رسميًا من الاتحاد الأوروبي في ٣١ كانون الثاني ٢٠٢٠، مع دخول فترة انتقالية استمرت حتى نهاية العام. (Menon, 2017, p. 173)

أما التداعيات الاقتصادية للبريكست فقد كانت واسعة ومعقدة فقد بدأت الشركات متعددة الجنسيات بإعادة النظر في مواقعها، ونقلت العديد من البنوك الكبرى أصولًا تقدر بحوالي ٩٠٠ مليار جنيه إسترليني من لندن إلى مدن أوروبية مثل فرانكفورت وباريس ودبلن كما تأثرت سلاسل التوريد الصناعية، خاصة في قطاع السيارات والطيران، بسبب عودة القيود الجمركية والإجراءات الحدودية وعلى الرغم من توقيع اتفاق التجارة والتعاون بين بريطانيا والاتحاد في كانون الاول ٢٠٢٠، فإن هذا الاتفاق لم يعوض تمامًا عن الخسائر الناجمة عن الخروج من السوق الموحدة. (Touat, 2021, p. 582).

سياسيًا، أدى البريكست إلى تعميق الانقسامات داخل المملكة المتحدة نفسها فقد جددت اسكتلندا مطالبها بالاستقلال من أجل البقاء داخل الاتحاد الأوروبي، بينما أثارت إيرلندا الشمالية نقاشات جديدة حول مستقبل وحدتها مع بريطانيا كما أدى البريكست إلى تراجع مكانة بريطانيا في الساحة الأوروبية، أذ لم تعد جزءًا من آليات صنع القرار، وقلّ نفوذها في السياسة الخارجية والدفاعية الأوروبية في المقابل، حاولت لندن تعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة وبقية العالم في إطار ما أطلق عليه جونسون شعار "بريطانيا العالمية. (Abdou, 2020, p. 59).

الخاتمة:

بعد استعراض المراحل التاريخية والتحولات السياسية والاقتصادية التي مرت بها علاقة بريطانيا بالمشروع الأوروبي منذ عام ١٩٥٧ وحتى البريكست في ٢٠٢٠، يتضح أن هذه العلاقة لم تكن يومًا علاقة طبيعية أو مستقرة، بل كانت دومًا محكومة بالتردد، والشكوك، والمساومات المستمرة لقد دخلت بريطانيا السوق الأوروبية المشتركة في عام ١٩٧٣ بعد محاولات متعثرة ورفض فرنسي متكرر، لكنها منذ تلك اللحظة لم تتعامل مع العضوية باعتبارها التزامًا استراتيجيًا طويل المدى، بل بوصفها وسيلة للحصول على مكاسب اقتصادية مباشرة، مع السعي في الوقت نفسه إلى تجنب الالتزامات السياسية والمؤسسية هذا التوجه الذي ساد خلال عقود عدة جعل بريطانيا "شريكًا صعبًا" داخل الاتحاد الأوروبي، لا يتردد في المطالبة باستثناءات خاصة كما في حالة العملة الموحدة أو اتفاقية شنغن، ولا يتوانى عن الدخول في معارك مالية كما في قضية الخصم البريطاني.

إنّ خطاب مارغريت تاتشر في بروغ عام ١٩٨٨ كان بمثابة التعبير الأكثر وضوحًا عن هذه الهوية البريطانية الخاصة، فقد رفضت فيه بجلاء أي محاولة لبناء دولة أوروبية فيدرالية، وأكدت أن التعاون الأوروبي يجب أن يظل قائمًا على سيادة الدول الوطنية وقد شكل هذا الخطاب مرجعية فكرية وسياسية غذّت لاحقًا خطاب "الأوروبيين المشككين"، ورسّخت فكرة أن بريطانيا ليست مجرد عضو عادي في الاتحاد، بل عضو يسعى للحفاظ على تمايزه حتى لو أدى ذلك إلى الاصطدام مع الشركاء الأوروبيين.

لقد جاءت معاهدة ماستريخت ١٩٩٢ لتضاعف من حدة الانقسام، إذ مثلت نقلة نوعية نحو تعميق التكامل السياسي والنقدي، وهو ما رفضته بريطانيا عبر خيارها بالبقاء خارج اليورو ومع كل توسع جديد للاتحاد الأوروبي، ومع كل أزمة اقتصادية أو سياسية، تعمقت الهوة بين لندن

وبروكسل وجاءت أزمة الهجرة بعد ٢٠٠٤ والأزمة المالية العالمية بعد ٢٠٠٨ لتمنح الخطاب الشعبوي زخمًا أكبر، حتى وصل الأمر إلى الاستفتاء التاريخي في ٢٠١٦ الذي قرر فيه البريطانيون الانفصال عن الاتحاد بنسبة ضئيلة وقد مثل هذا القرار زلزالًا سياسيًا أعاد تشكيل الخريطة السياسية في بريطانيا نفسها، وأطلق مرحلة جديدة من التوترات داخل المملكة المتحدة، خاصة مع اسكتلندا وإيرلندا الشمالية.

النتائج:

١. هوية خاصة في التعامل مع أوروبا أظهرت بريطانيا عبر ستة عقود أنها لا تنظر إلى نفسها كدولة أوروبية بالكامل، بل كقوة عالمية ذات امتداد أطلسي وكومنولثي، وهو ما جعل علاقتها بالاتحاد الأوروبي علاقة منفعة مشروطة أكثر من كونها التزامًا استراتيجيًا.
٢. الاقتصاد كعامل رئيسي كان الدافع الأساسي لانضمام بريطانيا في ١٩٧٣ اقتصاديًا بالدرجة الأولى، حيث وجدت نفسها معزولة عن سوق قارية متنامية لكن نفس العامل الاقتصادي لعب دورًا لاحقًا في تأجيج المعارضة، خاصة مع قضية الموازنة الأوروبية وتدفق المهاجرين وتأثير ذلك على الخدمات وفرص العمل.
٣. السيادة محور الصراع شكلت قضايا السيادة الوطنية والهوية الثقافية المحرك الأبرز لمواقف بريطانيا من التكامل الأوروبي وقد ظهر ذلك جليًا في رفض الانضمام إلى اليورو، وفي الخطاب الشعبوي الذي قاد حملة الخروج تحت شعار "استعادة السيطرة".

التوصيات:

١. إعادة التفكير في التكامل الأوروبي على الاتحاد الأوروبي أن يعيد تقييم بنيته المؤسسية وآليات صنع القرار فيه بما يجعلها أكثر مرونة واستجابة للهواجس الوطنية للدول الأعضاء، تجنبًا لتكرار تجربة الانسحاب.
٢. تعزيز الشفافية والديمقراطية الأوروبية ينبغي للاتحاد أن يعزز البعد الديمقراطي في عمل مؤسساته لقطع الطريق أمام الخطاب الشعبوي الذي يتهم بروكسل بالبيروقراطية والعجز عن تمثيل الشعوب.
٣. معالجة آثار البريكست داخليًا على بريطانيا أن تعمل على رأب الصدع الداخلي الذي سببه الانقسام حول الخروج، خاصة عبر حوار جديد مع اسكتلندا وإيرلندا الشمالية لتفادي تفكك المملكة المتحدة.

المراجع:

أولا: المراجع العربية:

حنان عبدالقادر. (٢٠٢٠). العلاقات البريطانية الأوروبية وانعكاسات البريكست ، رسالة ماجستير. *جامعة ورقلة*.

سماء سليمان. (٢٠١٩). تداعيات استقالة تيريزا ماي على مصير بريكسيت. *مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام*، ٥٥(٢١٧).

طارق قدوري. (٢٠١٧). قراءة لسياسات البنك المركزي الأوروبي في إدارة العلاقة بين الاتحاد والمملكة المتحدة 'البريكسيت. *مجلة الاقتصاد الصناعي – خزارتك، جامعة باتنة ١ الحاج لخضر*(١٤).

فريمان، ديفيد. (٢٠١٦). قلق المستثمرين بعد بريكسيت. *مجلة اتحاد المصارف العربية*، ٤٣٠.

مازن حمود. (٢٠٢١). بريكسيت: البنوك العاملة في بريطانيا تخرج ١٠٠٠ مليار جنيه نحو الاتحاد الأوروبي. *مجلة اتحاد المصارف العربية*(٤٨٥).

محمد رضا زازة. (٢٠١٩). خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومسألة الهجرة غير الشرعية. *المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، مج٣، ع١، جامعة عمار ثليجي الأغواط – كلية الحقوق والعلوم السياسية*.

محمد لبيب مسيخ. (٢٠١٩). من الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ إلى أزمة خروج بريطانيا (البريكسيت): دور الاعتبارات الاقتصادية في توجيه استراتيجية الهيمنة الأمريكية تجاه الاتحاد الأوروبي. *مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية*، ٣٣ (٢).

مرام ضياءالدين. (٢٠١٩). البريكسيت ومصير بوريس جونسون. *مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام*، ٥٥(٢١٨).

موليجان، مايكل. (٢٠١٩). بريطانيا والتحديات الدستورية بعد البريكسيت. *مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام*، ٥٥(٢١٨).

ثانياً المراجع الأجنبية:

Abdou, H. (2020). The UK and the European Union Relationships and the "Brexit" Implications. *University of Ouargla*.

Bouziane, M. (2020). UK Brexit Crisis: Modelling Stock Market Volatility Using an Intervention ARIMA Model. . *Economic and Administrative Research, Mohamed Khider University of Biskra, 14*(3).

Ludlow, P. (1997). Dealing with Britain: The Six and the First UK Application to the EEC. *Cambridge University Press*.

Menon, A. &. (2017). Brexit and British Politics. *Polity Press*.

Thatcher, M. (1988, 9 20). Bruges Speech. *Thatcher Foundation Archive*.

Touat, O. &. (2021). The Post-Brexit . *Scenarios and Impacts on the European Economy*.

Wall, S. (2008). A Stranger in Europe: Britain and the EU from Thatcher to Blair. *Oxford University Press*.

Young, H. (1998). *This Blessed Plot: Britain and Europe from Churchill to Blair.* Macmillan.